

شبهات بتواطؤ السلطات التركية في تفجير اسطنبول

مما لا شك فيه أنّ الإرهاب كان قد بدا يرتد إلى أوروبا منذ مدّة ليست بقصيرة، ونالت فرنسا وتركيا الحصّة الأكبر من التفجيرات «الداعشية» التي أودت بحياة العشرات. أما السيد، تفجير اسطنبول الأخير، فتمّة شبهات حول تورّط نظام السلطات العثماني الجديد رجب طيب أردوغان فيه. هذا ما حاولت صحيفة «روسيكايا غازيتا»، الروسية أن تحيط به من خلال مقال نشرته أمس، وتساءلت فيه عمّا إذا كان التفجير عملاً إرهابياً أم استفزازاً، وإذا كانت السلطات التركية تخرج عن نطاق الخطيئة له. وقالت الصحيفة إن تصريحات أردوغان التي



«**روسيكايا غازيتا**»:

هجوم اسطنبول عمل إرهابي أم استفزاز؟

تطرّقت صحيفة «روسيكايا غازيتا» الروسية إلى الانفجار الذي وقع في اسطنبول، وتساءلت عمّا إذا كان عملاً إرهابياً أم استفزازاً، وإذا كانت السلطات التركية على علم بالتخطيط له.

وجاء في المقال: كانت مجموعة مؤلفة من 20 - 25 سائحاً ألمانياً موجودة في ساحة «سلطان أحمد»، ترافقها مرشدة سياحية، تمكّنت من تحذير أفراد المجموعة قبيل حدوث الانفجار، وإلا لكان عدد الضحايا أكثر بكثير. تقول المرشدة السياحية في تصريح لصحيفة «حرييت» التركية: «سمعت صوتاً غريباً داخل المجموعة، وانتهيت إلى شخص غريب يشبه الأتراك، يرتدي ملابس عصرية انضمّ إلى المجموعة». بعد ذلك شاهدته يُخرج شيئاً شبيهاً بجهاز تفجير. عندئذٍ صرخت باللغة الألمانية اهربوا، فُهرّب كلهم، وحصل الانفجار».

ولكن هل كان هذا ما حصل فعلاً؟ هناك مسائل كثيرة وغريبة تثير الشك في العملية. قبل كل شيء، التصريحات التي نشرتها الصحيفة هي لامرأة أصيبت في ساقها وضربة السمع. ومع ذلك، ورغم الإصابة والعملية الجراحية، تمكّنت من نقل صورة واضحة إلى الصحافي الذي زاورها في ردهتها في المستشفى، رغم قرار إنقرة الرسمي بمنع نشر أي معلومات عن الانفجار.

كما أنه ليس معروفًا كيف تمكّنت المرشدة السياحية التي كانت عملياً موجودة في مركز الانفجار البقاء على قيد الحياة، ربما حافظها الحظ. ولكن بحسب تصريحاتها كان برقتها 20 - 25 سائحاً قتل منهم 10، و15 أصيبوا بجراح مختلفة. أي أنّ هذا يشير إلى أنهم لم يهربوا بعدما صرخت باللغة الألمانية «اهربوا»، كما تقول. المثير للجدل، أنّ الأجهزة التركية الخاصة لم تعلن أي شيء عن إصابات السياح ولا عن قوّة الانفجار وعن نوع المادة المتفجرة التي استخدمت فيه.

كما لم يعرف كيف تمكّن الانتحاري من الوصول إلى الساحة السياحية الرئيسية في اسطنبول رغم نقاط التفتيش المتعدّدة، لأن الدولة في حالة حرب مع حزب «العمال الكردستاني». فقبل بضعة أشهر تعرّضت إنقرة لعملية إرهابية كبيرة أودت بحياة أكثر من مئة شخص. أي أنّ ساحة «سلطان أحمد» في اسطنبول التي يزورها يوميآ آلاف السياح يجب أن تكون محاطة بنقاط تفتيش وكاميرات مراقبة من الجهات كافة. ومع ذلك، تمكّن الانتحاري من الوصول إلى الساحة.

يمكن توضيح هذا الأمر بالقول إنّ الزعم بأنّ الانتحاري كان يحمل حزاماً

ناسفاً تحت ملابسه يتعارض مع تصريحات المرشدة السياحية لصحيفة «حرييت»، وهذا يعني أنه كان يحمل قنبلة كبيرة لم يكن يحملها في جيبيه إنما في حقيبة.

الأمر الآخر الذي يثير الانتباه، أنّ المتضمرّين من الانفجار كلهم أجنبي ومعتهم من ألمانيا، ولم يصب في الانفجار أي مواطن تركي.

كما أنّ تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي أطلقها بعد ساعتين تقريباً من وقوع الانفجار، تثير مجموعة تساؤلات. لقد أعلن أردوغان أنّ الأجهزة الأمنية تمكّنت من التحقّق من هوية الانتحاري، وتبيّن أنه مواطن سوري من مواليد عام 1988. السؤال إذن: كيف تمكّن خبراء هذه الأجهزة من التعرّف إلى هوية الانتحاري من دون أن يكون، بحسب تأكيدهم، ضمن قائمة الخاضعين لمراقبة الأجهزة الأمنية، وقد وصل إلى تركيا قبل فترة؟ والانتحاري كان في مركز الانفجار فلا يمكن أن يكون قد بقي منه شيء. أم أنّ «الضيف» السوري الحال معه جواز سفر سوري، لم يصب بأي ضرر نتيجة الانفجار؟ أم أنّ الأجهزة الأمنية التركية كانت على علم مسبق بمهمته، ولكنها تعدّمت عدم اتخاذ أي إجراءات لحماية السياح؟ من هذا يتضح كيف تمكّن الانتحاري من الوصول إلى الساحة وكيف تمّ التعرف إلى هويته بهذه السرعة الكبيرة وكيف لم يسفر الانفجار عن وقوع ضحايا أترك.

أي أنّ الانفجار يصبّ في مصلحة حكومة أردوغان، لا «داعش». خصوصاً أنه ليس من مصلحة «داعش» تازيم علاقتها بالنظام التركي فيما هو يتعرض لضربات جويّة من جانب روسيا والاتلاف الدولي، ما أدّى إلى تقلص المساحات التي يسيطر عليها. ولكن بالنسبة إلى إنقرة التي اتهمها الجميع بعلاقتها بالمجموعات الإرهابية، اتصف هذا العمل بـ«القدسية». ذلك أنّ معظم قادة الدول الغربية عقب الانفجار اتصلا

أطلقها بعد ساعتين تقريباً من وقوع الانفجار، تثير مجموعة تساؤلات. لقد أعلن أردوغان أنّ الأجهزة الأمنية تمكّنت من التحقّق من هوية الانتحاري، وتبيّن أنه مواطن سوري من مواليد عام 1988. السؤال إذن: كيف تمكّن خبراء هذه الأجهزة من التعرّف إلى هوية الانتحاري من دون أن يكون، بحسب تأكيدهم، ضمن قائمة الخاضعين لمراقبة الأجهزة الأمنية، وقد وصل إلى تركيا قبل فترة؟ والانتحاري كان في مركز الانفجار فلا يمكن أن يكون قد بقي منه شيء. أم أنّ «الضيف» السوري الحال معه جواز سفر سوريا، لم يصب بأي ضرر نتيجة

التصريحات التي أصدرها أردوغان في 19 كانون الثاني 2016، بعد تفجير اسطنبول، التي وصفها بالهجوم «الداعشي» على إرهابيين، وتضمنت اتهامات لروسيا بالتورط في التفجير

باردوغان معبرين عن دعمهم ومساندتهم واستعدادهم لتقديم المساعدة اللازمة في مجال التحقيق بالحادثة، ما منح تركيا فرصة إعلان نفسها ضحية لهجوم «داعش». كما كانت تركيا على يقين من أنّ مقتل السياح الألمان لن تنتج عنه عقوبات ضدّها.

كما أنّ ما يثير الانتباه حملة الاعتقالات في صفوف أنصار «داعش» التي بدتها الأجهزة الأمنية التركية في اليوم التالي لانفجار اسطنبول. وبحسب تصريح مصدر في جهاز الشرطة، فتمّة بين المعتقلين من كان ينوي الانتحاق بـ«داعش» في سورية ومن كان يخطط لتنفيذ عمليات إرهابية في تركيا.



«نيويورك تايمز»:

هل العراق وأكراده على شفا الإفلاس؟

قالت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية أمس الخميس إن المسؤولين العراقيين والأميركيين الذين يقودون الحملة العسكرية ضدّ تنظيم «داعش» يواجهون اليوم تحدياً آخر من شأنه أن يُحدِث تحولاً في المعادلة على ساحات القتال.

ويُتِملّ التحديّ الجديد ـ بحسب الصحيفة ـ في تراجع أسعار النفط عالمياً، ومن تداعياته أن حكومة إقليم كردستان العراق المنتج للنفط راكمت ديوناً بلغت 18 مليار دولار، الأمر الذي يهدّد قدرتها في دفع رواتب العاملين وقوات الأمن.

واعتبرت الصحيفة الأميركية في افتتاحيتها تحت عنوان «هل يتجه العراق والاكرد نحو الإفلاس؟»، أنّ هذه الديون بانّت مقلّقة بوجه خاص، ذلك أنّ قوات الأمن الكردية أضحت أداة مؤثّرة في صدّ تقدّم تنظيم «داعش».

أما الحكومة في بغداد فتسعى جاهدة إلى تفادي عجز متوقع في ميزانية هذه السنة. فالمسؤولون العراقيون حصلوا السنة المنصرمة على قرض بقيمة 1.7 مليار دولار من البنك الدولي وابرمو اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي يتيح للحكومة الحصول على مزيد من القروض.

وترغب بغداد في إعادة التفاوض مع شركات الطاقة العالمية على شروط جديدة لسعود النفط، كما أنها لم تعد ذات فائدة كبيرة للعراق في ضوء انهيار أسعار النفط. كما التي تسعى إلى اقتراض 2.7 مليار دولار من الولايات المتحدة لشراء معدات عسكرية، بحسب «نيويورك تايمز».

ولقد قضّت مشاكل الميزانية العراقية مضاجع المسؤولين في واشنطن. ولما لم يكن تمّة توجه لتقديم دعم مالي لدولة تعرّضت فيها أموال أميركية طائلة للتهديد والاختلاس منذ غزوها في عام 2003، فإن مشاكل العراق الاقتصادية تستوجب مع ذلك التصدي لها. ذلك أنّها كلما تفاقمت، سلبتحق ـ على وجه اليقين ـ مزيد من العراقيين بركب «فيض اللاجئين» المغادرين للشرق الأوسط، ثم أنّ الحكومة ستواجه وقتاً عصيباً لإعادة إعمار المناطق التي استردتها القوات العراقية من قبضة تنظيم «داعش». وتتشدّد الصحيفة على أنه ينبغي ألا تكون المنح النقدية ـ كتلك التي ظلت أميركا تقدّمها للعراق وأفغانستان طوال السنوات الماضية ـ أمراً وارداً مرّة أخرى. بيد أن بمقدور الولايات المتحدّة أن تساعد العراقيين في المشورة الفنية، وأن تؤمّن لحكومتهم الوسيلة للحصول على قروض من المؤسسات الدولية.

وعلى بغداد أيضاً أن تتعالج الصعوبات المالية التي تعترض حكومة إقليم كردستان، خصوصاً أنّ الأخيرة ظلت تتلقّى نسبة مئوية من الميزانية الوطنية العراقية حتى عام 2014 إلى أن قطعتها الحكومة المركزية بعد نشوب مزاع طال أمام في شأن الإيرادات النفط من حقول الشمال.

ويسبب حاجتها الماسّة إلى دفع مرتبات العاملين، استولى المسؤولون في كردستان العراق على وداّح فرعين من فروع البنك المركزي العراقي.

وخلصت الصحيفة إلى أن للولايات المتحدة والمنظمات الدولية التي تننير وتخفيف حدة أزمة الميزانية، نفوذاً كبيراً على الطرفين معا، والسماح للخلاف أن يستمرّ طويلاً يجعل من الصعوبة حله ما سيتيح لمسلحي «داعش» متنفساً.

البناء

الانفجار؟ أم أنّ الأجهزة الأمنية التركية كانت على علم مسبق بمهمته، ولكنها تعدّمت عدم اتخاذ أي إجراءات لحماية السياح؟ من هذا يتضح كيف تمكّن الانتحاري من الوصول إلى الساحة وكيف تمّ التعرّف إلى هويته بهذه السرعة الكبيرة وكيف لم يسفر الانفجار عن وقوع ضحايا أترك. أي أنّ الانفجار يصبّ في مصلحة حكومة أردوغان، لا «داعش». خصوصاً أنه ليس من مصلحة «داعش» تازيم علاقه بالنظام التركي فيما هو يتعرض لضربات جويّة من جانب روسيا والاتلاف الدولي، ما أدّى إلى تقلص المساحات التي يسيطر عليها.



«**ديلي تلغراف**»:

«ديلي تلغراف»:

لمنفذي هجمات تنظيم «داعش»!

قالت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية إن تنظيم «داعش» الإرهابي

أصدر كتّيب إرشادات لاتباعه الذين يريدون تنفيذ هجمات فردية كتلك التي

تجنّتا الدول الأوروبية. ويقلّص الكتّيب ـ الذي يحمل عنوان «توجيهات الأمن والسلامة للمجاهد الفردي والخلايا الصغيرة» ـ المهاجم كيف «يفاجئ العدو» بتفادي الأجهزة الأمنية.

ومما جاء في الكتيب أن أي عملية لا غطاء أمنياً قوياً لها، ماكّنها الفشل مثل أي مني كبير يحتاج إلى دعمات قوية، والاحتياطات الأمنية هي دعامات أي عملية.

وتذكرت الصحيفة أنّ الكتيب كُتب في الأصل باللغة العربية لتنظيم «القاعدة»، وجاء على غرار وثائق أخرى مشابهة «للجهاديين» مثل الكتيب الشهير «كيف تصنع قنبلة في مطبخ أمك؟».

ويقدّم الكتّيب قوائم لبرمجيات التشفير التي يمكن استخدامها لإخفاء محتويات رسائل البريد الإلكتروني ومكالمات الهواتف المحمولة، ويحدّد العملية الأساسية لأيّ خلية إرهابية بحيث يكون عدد المساعدين في أضيق نطاق. ويبنّه الكتّيب إلى ضرورة أن يحاول المهاجم الانخراط في السكان وألا يبدو مثل الشخص المسلم في سمته، وهذا يعني أن يكون حليق اللحية ويرتدي ملابس غريبة ولا يذهب إلى المسجد بصفة منتظمة.

ويحث الكتّيب المهاجم على أن يبدو دائماً كأيّ سائح عشوائي أو مسافر عادي، وأن تكون ملابسه متجانسة الألوان حتى لا يلاحظه أحد. والأيرتدي ملابس جديدة كتلك التي يمكن أن تثير الشك.

وأضافت الصحيفة أنّ الكتيب يعطي تعليمات أيضاً عن نوع العطر الذي يجب أن يستعمله المهاجم، ويقول له في ذلك إنه إذا أراد أن يعطر فلا يستخدم النوع الزيتي وغير الكحولي الذي يستخدمه المسلمون، بل يستخدم العطر الكحولي الذي يستخدمه الجميع، وإذا كان رجلاً يستخدم عطر الرجال.

ويبنّه الكتّيب المهاجم لعدم حمل سجادة الصلاة معه وأن يكون معه بعض القنود، وإذا كان لديه وثائق مزيفة يتأكد من أنها تحمل الاسم نفسه مهما كثرت لأن كثيرين من المهاجرين يُقبض عليهم بسبب تلك الهفوات.



«**لافانغوارديا**»:

من دخول محتمل لإرهابيين إلى أراضيبها

كشفت صحيفة «لافانغوارديا» الإسبانية أنّ السلطات الفرنسية قامت بإعلام نظيرتها الإسبانية عبر إحدى مؤسسات التنسيق الدولية لمحاربة الإرهاب من احتمال وصول إرهابيين ودخولهم إلى أراضيها ضمن تدفقات المهاجرين بغية شنّ وارتكاب أعمال وأنشطة إرهابية فيها.

وذكرت الصحيفة أنّها تمكّنت عبر بعض القنوات من الوصول إلى هذا البلاغ السري الذي يتضمن أيضاً انتماءات ثلاثة رجال وامرأة مع الاعتقاد بأنهم يتجولون بجوازات سفر سورية مزوّرة وهم الآن داخل منطقة الاتحاد الأوروبي ويتجولون بين دوله وعواصمه.

ونقلت الصحيفة عن مصادر أمنية قولها إن وحدة التنسيق لمكافحة الإرهاب ومحاربتة في باريس هي التي قامت بتحذير القوات الجوية المختصة في عدة دول من الاتحاد الأوروبي ومنها إسبانيا حول وجود أشخاص مشبوهين يحملون وثائق شخصية مزوّرة واحتمال وصولهم إلى الأراضي الإسبانية ضمن موجة اللاجئين السوريين. وبناء على ذلك قامت الشرطة الفرنسية على الفور بإخطار نظيرتها القوى الأمنية الإسبانية وتحذيرها.

ولغت الصحيفة إلى أنه في حال ثبتت صحة تقارير الأجهزة الأمنية والاستخبارية الفرنسية فإن الصور المنشورة تعود لثلاثة شبان سوريين اثنتان منهم أخوان وشابة تونسية الجنسية وجميعهم يحملون جوازات سفر ووثائق شخصية مزوّرة مع الإشارة إلى وجود ملاحج إرهابية يحملها هؤلاء الشباب.

وكانت الحكومة الإسبانية قد حدّرت منذ أواخر الصيف الماضي من خطر دخول الإرهابيين من خلال استغلالهم عمليات وحالات الإغاثة الإنسانية، حيث صرح وزير الداخلية الإسبانية خورخي فرنانديز دياز في أيلول الماضي أنّ وزارته سوف تتخذ التدابير والإجراءات الأمنية اللازمة لمنع وصول مثل هذه الإختراقات الإرهابية بين اللاجئين.



«**تايمز**»:

و«**غاليري غاغوسيان**»

نشرت صحيفتا «تايمز» و«ديلي تلغراف» البريطانيّتان، تقريراً حول المعركة القضائية بين أعضاء في الأسرة الحاكمة القطرية و«غاليري غاغوسيان» في شأن ملكية منحتة للقتان العالمي الشهير بابلو بيكاسو تقرّ قيمتها بأكثر من 100 مليون دولار.

والتهم المرشح الجمهوري المحتمل للانتخابات الرئاسة الأميركية دونالد ترامب بالوثوق في الحكومة الإيرانية، بحسب تعبير الصحيفة.

ونقلت الصحيفة عن السيناتور الجمهوري

توم كوتون القول إنه كان على أوباما أن يتصل بـ«المالاي»، ليقول لهم «انكم إن لم تطلقوا سراح بكارتنا وزورقين على الفور فإن الولايات المتحدة سوف تلغي الاتفاق النووي الإيراني، وستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لاسترداد الجنود الذين اعتقلوهم».

وقد رفع «غاليري غاغوسيان» دعوى قضائية هذا الأسبوع في نيويورك ضدّ بيلهام هولدنغز وكيل الأسرة الحاكمة القطرية. ويقول «غاليري غاغوسيان» إنه اشترى المنحوتة بمبلغ 105 مليون دولار في أيار الماضي. بيد أن بيلهام يقول إنه توصل إلى اتفاق في تشرين الثاني 2014 لشراء المنحوتة بمبلغ 42 مليون دولار وقد دفع منها مبلغ 6.5 مليون دولار.

ويمثل بيلهام الشيخ جاسم بن عبد العزيز آل ثاني وزوجته

الشيخة مياسة بنت حمد بن خليفة آل ثاني رئيسة هيئة المتاحف

في قطر.

ترجمات



صحافة عبريّة

نتنياهو هو يخفّض التمثيل الدبلوماسي مع البرازيل لرفضها ديان سفيراً

قرّر رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو، خفض العلاقات الدبلوماسية بين «إسرائيل» والبرازيل بسبب رفض الأخيرة استقبال رئيس مجلس المستشارات السابق، داني ديان، كسفير لـ«إسرائيل».

وذكرت القناة الثانية أن نتنياهو، كوزير للخارجية أيضاً، قرّر أنه إذا رفضت البرازيل تعيين ديان سفيراً في البرازيل، فإن ردّ الفعل العملي هو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي «الإسرائيلي» في البرازيل.

وأضافت القناة الثانية أن نتنياهو، كوزير للخارجية أيضاً، قرّر إبقاء تعيين ديان ساري المفعول وعدم التراجع عنه، حتى لو استمرت البرازيل في المصادقة عليه وعلى الرغم من تعيين ديان في منصب دبلوماسي آخر، ولن يتمّ تعيين دبلوماسي «إسرائيلي» آخر في منصب السفير في البرازيل.

وكان مسؤولون في الخارجية «الإسرائيلية» قد اتهموا البرازيل مؤخراً بأنها تقوم بـ«مقاطعة شخصية» بعدما رفضت إقرار تعيين ديان. وتطرّق ديان إلى الموضوع في نهاية الأسبوع الماضي، وقال إن السؤال إذا ما ساكون سفيراً أم لا ليس مهماً، وإنما هو المستوطن المقبل الذي سيُعين سفيراً سيتمكّن من إشغال منصبه الدبلوماسي أم أنّنا سنوافق على أن 700 ألف «إسرائيلي» ممنوعين من العمل في السفارات؟ وأضاف ديان أنه ملقما عارضت «إسرائيل» وسم المنتجات (المصنوعة في المستوطنات)، يجب معارضة وسم الأفراد.

المسؤولون السويديون

غير مرحّب بهم في «إسرائيل»

ذكرت صحف عبرية عدّة أنّ نائبة وزير الخارجية «الإسرائيلية» تسيبي حوطوفلي أعلنت أنه غير مرحّب بمسؤولين من ستوكهولم في «إسرائيل»، بعد مطالبة وزيرة الخارجية السويدية مارغو فالستروم بالتحقيق إن كانت «إسرائيل» تتفدّ إعدامات خارج نطاق القانون بحق فلسطينيين خلال موجة الهبة الشعبية.

«إسرائيل» تخفق أوبواها أمام الزيارة الرسمية من السويد»، قالت حوطوفلي خلال إحاطة طلاب يتدزّبون ليصبحوا دبلوماسيين مستقبليين لـ«إسرائيل».

وقال مدير مكتبها، نوعام سيل، إن هناك عدّة طلبات من قبل مسؤولين سويديين للزيارة، ولكن «ل أريب» قررت عدم التعامل معها. «علاقانا ليست بافضل حالاتها في الوقت الحالي. نحن غير معينين باستضافتهم هنا»، وقال سيل في وقت لاحق انه سيتم منع وزيرة الخارجية ونائبها فقط من زيارة «إسرائيل».

وفعلا، في وقت بدأ أن حوطوفلي تعلن عن حظر جميع المسؤولين السويديين من دخول البلاد، كانت النائبة الثالثة لرئيس البرلمان السويدي، إيزابيل ديزوفزيان، في «إسرائيل» بزيارة رسمية. وتقوم بعثة من الكلية السويدية الملكية لعلوم الحرب أيضاً بزيارة «إسرائيل» في الوقت الحالي، وقد التقت بعثة مسؤولين «إسرائيليين».

نائبة بريطانية: «الإسرائيليون»

لم يموتوا من رشق الحجارة

أثارت عضو البرلمان البريطاني ناسيم ناز شاد، عاصفة في أواسط الجالية اليهودية البريطانية و«إسرائيل»، بعد تصريحها خلال نقاش حول تعامل «إسرائيل» مع الفلسطينيين، أنه لا يوجد ما يُثبت مقلّي «إسرائيل»، من جرّاء حجر يلقيها قاصر فلسطيني، على تغييرها.

ويحث نائب السفير «الإسرائيلي»، لدى المملكة المتحدة، إيتان ناّيه، برسالة إلى ناز شاه فصلّ فيها الأحداث العنيفة التي قتل خلالها «الإسرائيليون» من جرّاء رشق الحجارة على حدّ زعمه. وبحسب صحيفة «يديعوت أخرونوت» العبرية، فقد كتب نائيه أنّ الحقائق تثبت أنّ القاصرين الفلسطينيين كانوا ضالعين في أكثر من مرة في جرائم قتل ضد مدنيين «إسرائيليين» بواسطة رشق الحجارة والصخور.

وجاء في الصحيفة في لسان نائيه: من الحوادث المأسوية، مقتل أديل بيطون ابنة الراجعة العام الماضي بعد إصابتها بجروح باغثة من جرّاء قيام خمسة قاصرين فلسطينيين برشق الحجارة على سيارة عائلتها.

علاوة على ذلك، جاء في رسالة نائب السفير «الإسرائيلي» في عاصمة الضباب، أن رشق الصخور والحجارة جريمة عنيفة يمكن أن تؤدّي وآدّت إلى القتل في حالات كثيرة.

وزاد قائلاً: عام 2001، قتل طفل عمره خمسة أشهر يدعى يهودا شوهام بعد قيام فلسطينيين بإلقاء صخرة على السيارة التي سافر فيها. وفي

2011 أصابت الحجارة التي رشّقها فلسطينيون أشير بالمر وطفله يوتنان وتسيبت بقتلها.

وخلص نائيه في القول إلى أن هذه الصخور سواء كانت في أيدي البالغين أو القاصرين هي سلاح قاتل، على حدّ قوله.

يشار إلى أنه في إطار منع الفلسطينيين من الاحتراق على المخطّطات التهودية العقيلة في القدس، ولحتم فلسطينيي الداخل من التضامن مع أبناء شعبهم في إطار أي حرب قد تُشنّ على غرّة، صادق «الكنيست» بالقرءاءتين الثانية والثالثة على مشروع قرار تشديد العقوبات على راشقي الحجارة الفلسطينيين.

وحاز القانون على دعم 61 نائباً، بينهم نواب من المعارضة، في مقابل 17 نائباً صوتوا ضدّه. وطبقاً لـ«الكنيست»، فإنّ «إسرائيل» تصدر نحو ألف لافتة اتهام في السنة لراشقي الحجارة. ويسمح القانون الذي قدّمته وزيرة القضاء أيليت شاكيد بغرض عقوبة تصل إلى السجن لمدة عشرين سنة على كلّ من يلقي حجراً نحو عبرية بقصد إحداث إيذاء بدني، بينما تصل العقوبة إلى عشر سنوات في السجن إذا لم يثبت وجود نيّة لذلك.

يذكر أن الأّدعاء في مثل هذه القضايا كان لا يطلب للمتهم عادة أكثر من

السجن ثلاثة أشهر، حين لا يسفر الرشوق عن إصابات خطيرة. وينطبق القانون على «إسرائيل» والقدس الشرقية لأنّ «إسرائيل» تعتبر القدس جزءاً منها وليست محتلة، بينما لا يسري القانون على الضفة الغربية ففي الضفة، تطبق حكومت «الإسرائيلية» قانون الطوارئ البريطاني الذي يمنح صلاحية واسعة للقضاء العسكري، ويسمح بمحاكمة المدنيّين الفلسطينيين أمام قضاء عسكري وبتنقص من حقوق المعتقلين والمعتهمين. كذلك، هناك سياق متصل لا يمكن إغفاله عند النظر إلى مشروع القانون، وهو المزايدات السياسية. إذ تسعى الأحزاب «الإسرائيلية» إلى زيادة شعبيتها في أوساط المتطرّقين لكسب وئهم ومناصرتهم بلا وجود ليس الآن، ففي المعركة الانتخابية المقبلة لا شك.

ومن متابعة المشاريع والإقتراحات الأخيرة التي طرحت على «الكنيست» للمصادقة عليها، يلاحظ وجود عدد من المشاريع الشبيهة التي تقدّمت بها الأحزاب «الإسرائيلية»، وكانها في بورصة عنصرية، يتسابقون لزيادة اسمهم لدى المتطرفين. وآخر تلك المشاريع والإقتراحت التي جاءت في أوقات متقاربة، هو مشروع «إعدام الأسرى»، الذي لم يوافق عليه «الكنيست»، وكان قد قدّمه حزب «إسرائيل بيتنا»، إضافة إلى مشروع «تشديد العقوبات على راشقي الحجارة» الذي قدّمه حزب «البيت اليهودي»، وأشدّ القوان قانون إدانة فلسطينيين بلا وجود شهود، لـ«البيت اليهودي» أيضاً، ومشروع قانون «إطعام الأسرى قسراً» الذي اقترحه حزب «الليهود».